

دور مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمنشآت بالتطبيق على القوائم المالية للشركة الأهلية لصناعة الزيوت

النباتية .

د.اسعد داود الخميس

مدرس-كلية الاقتصاد-جامعة الفرات

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى أهمية مؤشرات تحليل القوائم المالية بالتطبيق على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في تقييم الأداء المالي من خلال ما تقدمه من معلومات جوهرية في التعرف على نقاط القوة والضعف في أداء المنشأة المالي من خلال استخدام النسب المالية وأدوات التحليل المالي الأخرى ودراسة النسب المتعلقة بصافي الدخل وربحية السهم.

في سبيل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج العلمي المعاصر القائم على المزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي باستقراء ما جاء في الأدب المحاسبي من أبحاث وإصدارات المنظمات المهنية وتحليل الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث إضافة إلى المراجع والدوريات العربية والأجنبية، أما الجانب العملي فتم إنجازه من خلال الدراسة التحليلية لمؤشرات التحليل المالي للقوائم المالية للشركة الأهلية للزيوت النباتية وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك انخفاض كبير في الربحية خلال سنوات الدراسة خلال عامي 2017-2018 وأصت الدراسة بضرورة دراسة امكانية تخفيض تكاليف الإنتاج بعد تحديد مسبباتها لتحسين ربحية المنشأة.

كلمات مفتاحية: القوائم المالية، تحليل القوائم، تقييم الأداء المالي، ربحية السهم.

**The role of financial analysis indicators in evaluating the
financial performance of enterprises
"Applying to the financial statements of the Alahliah
Vegetable Oil Company (AVOC)"**

**Dr Asaad Al Khamis
Faculty of Economic-Al Furat University**

Abstract

This study aimed to demonstrate the importance of the indicators of financial statement analysis by applying to the income statement and the balance sheet in evaluating financial performance through the essential information it provides in identifying the strengths and weaknesses in the performance of the financial institution through the use of financial ratios and other financial analysis tools and studying ratios Related to net income and earnings per share.

In order to achieve the objectives of the study, the contemporary scientific method was used based on a mixture between the inductive and deductive approaches by extrapolating what was mentioned in the accounting literature from research and publications of professional organizations and analyzing studies related to the research topic in addition to Arab and foreign references and periodicals, while the practical aspect was accomplished through the analytical study For indicators of financial analysis of the financial statements Of the Alahliah Vegetable Oil Company (AVOC)", the study found that there was a significant decrease in profitability during the years of study during the years 2017-2018, and the study recommended the need to study the possibility of reducing production costs after determining their causes to improve the profitability of the enterprise.

Opening words financial statements, statement analysis, financial performance evaluation, earnings per share.

مقدمة:

ظهر التحليل المالي تلبية لحاجة المستفيدين من المعلومات المحاسبية الملائمة حيث كانت قائمة المركز المالي-الميزانية العمومية- هي القائمة الوحيدة التي تقدم صورة عن المركز المالي للمنشأة، ونتيجة تطور حاجات المستفيدين توجهوا مع اختلاف فئاتهم إلى الاهتمام بالقوائم المالية المتمثلة بقائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق الملكية.

حيث أصدرت الجمعيات المهنية بداية توصيات تطالب المنشآت بإعداد قائمة تغيرات المركز المالي طبقاً لمفهوم رأس المال العامل (الأصول المتداولة)، فترة قصيرة ظهر إفلاس الشركات التي كانت تعد قائمة تغيرات المركز المالي، نظراً لكونها تضم بعض الأصول المتداولة كالمخزون القابل للكساد، مما يعكس نظرة غير حقيقية عن حقيقة المركز المالي، فتحول اهتمام الشركات والجمعيات نحو دراسات تهتم بالنقدية والسيولة في الوحدة الاقتصادية، وتقديم معلومات عن وضع المنشأة ومركزها من خلال دراسة مؤشرات التحليل المالي.

أهمية البحث:

أهمية نظرية تتمثل في الاعتماد على الأدبيات المحاسبية والمالية التي تبحث في مؤشرات التحليل المالي، وأهمية عملية تتمثل في التطبيق العملي لمؤشرات التحليل المالي على الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية من خلال دراسة القوائم المالية الأساسية للشركة خلال عامي 2017، و 2018 بهدف دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم الأداء المالي، وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للمهتمين من أجل اتخاذ القرارات الإدارية.

أهداف البحث:

يهدف التحليل المالي إلى دراسة مؤشرات التحليل المالي حسب الأدبيات المحاسبية والمالية وتطبيقها على بيانات الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية من خلال دراسة مؤشرات ونسب التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة بهدف قراءة البيانات الواردة في القوائم المالية المتمثلة بالأرقام والبيانات المحاسبية بهدف الحصول على معلومات مالية تساهم في تقييم ودراسة وضع المنشأة خاصة من الجوانب التشغيلية

دور مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمنشآت
بالتطبيق على القوائم المالية للشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية -

والمالية وإمكانية استخدام تلك المؤشرات بشكل أكثر فائدة لعملية التقييم المالي واتخاذ القرار .

مشكلة البحث:

تكمن مؤشرات التحليل المالي في تقييم جوانب أداء المنشأة المالي ومركزها المالي وقدرتها على سداد التزاماتها عند استحقاقها إضافة إلى قدرتها على الاستمرار وتحسين أدائها المالي ومن ثم تحسين العائد على السهم من خلال زيادة ربحية المنشأة. ومن خلال عرض أهمية وأهداف البحث يمكن عرض مشكلة البحث كما يأتي:

1- ما مدى مساهمة مؤشرات التحليل المالي في تقييم كفاءة أداء المنشأة؟
2- هل الاعتماد على النسب المالية المختلفة يساعد في معرفة نقاط القوة والضعف في أداء المنشأة؟

3- ما مدى مساهمة طرق ومؤشرات التحليل المالي في تقديم المعلومات الكافية والمفيدة لتوجيه عمل المنشأة في الاتجاه الصحيح الذي يحقق الاستمرارية للمنشأة؟

فروض البحث:

من خلال عرض أهمية وأهداف البحث وكذلك مشكلة البحث يمكن عرض فرضية البحث كما يلي:

لا تؤثر مؤشرات التحليل المالي في تقييم أداء المنشأة ومركزها المالي.

منهجية البحث:

استخدم الباحث في سبيل تحقيق أهداف الدراسة المنهج العلمي المعاصر القائم على المزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي باستقراء ما جاء في الأدب المحاسبي من أبحاث واصدارات المنظمات المهنية وتحليل الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث إضافة إلى المراجع والدوريات العربية والأجنبية، أما الجانب العملي فتم إنجازه من خلال تحليل مؤشرات القوائم المالية للشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وتقييم كفاءة أدائها بناءً على مؤشرات التحليل المالي.

مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يتمثل في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، بينما عينة الدراسة تتمثل في دراسة مؤشرات التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة للشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية خلال عامي 2017 و 2018 من خلال تحليل المؤشرات المالية لتقييم كفاءة أداء المنشأة ومركزها المالي.

حدود البحث:

يقتصر البحث على دراسة وتحليل حالة احدى الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال عامي 2017 و 2018 وهي دراسة تطبيقية للمؤشرات المالية للقوائم المالية للشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية، حيث تعد تلك القوائم والتقارير المصدر الأساس للمعلومات التي تعتمد عليها الأطراف المستفيدة كافة لا اتخاذ وترشيد قراراتهم المختلفة، حيث تقتصر الحدود المكانية على الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وتم تطبيق هذه الدراسة للشركة الأهلية لتوافر البيانات المالية الخاصة بالمخزون التي تتيح بدراسة التكاليف والمؤشرات المالية الأخرى.

الدراسات السابقة:

1 -دراسة محمد عبد القيوم، محمد، طه جبريل علي، أبو عبيده (2020):
الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ودورها في تقويم الأداء المالي للصناديق الاستثمارية (أسواق الأوراق المالية، الخرطوم، الامارات، دبي):

وهدفت الدراسة إلى التعرف على الطرق والأساليب المستخدمة في التحليل المالي والمحاسبي للصناديق الاستثمارية ودراسة طرق تقييم الربحية وكفاءة الإدارة المالية في إدارة الصناديق الاستثمارية، حيث تناولت الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ودورها في تقويم الأداء للصناديق الاستثمارية وقد تمثلت مشكلة الدراسة في هل هنالك علاقة بين المؤشرات الاحصائية للأسواق المالية المحلية والأداء المالي للصناديق الاستثمارية، وهل هنالك علاقة بين المؤشرات الاحصائية للأسواق الاقليمية والأداء المالي للصناديق الاستثمارية. واعتمدت الدراسة في جمع البيانات على الملاحظة والتقارير والبيانات المالية والكتب والدوريات الأخرى.

دور مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمنشآت
بالتطبيق على القوائم المالية للشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية -

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج حيث تبين عدم وجود أثر للمؤشرات الاحصائية للأسواق المالية المحلية على كفاءة الأداء المالي للصناديق الاستثمارية، وأنه ليس هنالك أثر للمؤشرات الاحصائية للأسواق المالية الإقليمية على الأداء المالي للصناديق الاستثمارية، وتوصلت إلى توصيات منها اعداد مراكز استثمارية تسهم في رفع كفاءة الأداء المالي والمحاسبي للصناديق الاستثمارية والعمل على ربط الاسواق المحلية بالأسواق العالمية لزيادة كفاءتها المالية [1].

2 -دراسة الهاجري، فهد راشد مسعود (2016): أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت.

هدفت الدراسة إلى التعرف على نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والبالغ عددها ثلاث شركات وهي شركة زين، شركة فيفا، وشركة أوريدو، أما عينة الدراسة فقد تم اعتماد هذه الشركات وحسب البيانات المنشورة في سوق الكويت للأوراق المالية وذلك خلال الفترة من عام(2010-2014).

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة استخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد لقياس العلاقة بين استخدام نسب ومؤشرات التحليل المالي وبين الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر ايجابي لنسب ومؤشرات التحليل المالي المتمثلة بـ(نسب السيولة النقدية ونسب النشاط ونسب الهيكل التمويلي أو الرفع المالي) على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، كما تبين أن التحليل المالي يعتبر أداة مهمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة سواء من حيث التمويل الداخلي والخارجي أو التوسع في العمل وغيرها من القرارات.

وخلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات منها استخدام القوائم المالية كأداة لبناء نماذج لتقييم الأداء المحاسبي، ومحاولة معالجة نقاط الضعف وذلك للمحافظة على حقوق المساهمين وذوي المصالح[2].

3- دراسة عمار، بن مالك (2010): المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء-دراسة حالة شركة اسمنت السعودية للفترة الممتدة 2006-2010.

هدفت الدراسة إلى إبراز حدود المنهج التقليدي للتحليل المالي الأساسي بطابعه الكمي واهماله لجوانب أخرى، وكذلك وضع علاقة تكامل وظيفي بين التحليلين الكمي والنوعي بطابعهما الحديث مع إبراز إيجابيات التكامل فيما بينهما خاصة وأنهما يعتبران شقين أساسيين للتحليل المالي الأساسي، وكذلك تحليل أثر تطبيق المنهج الحديث في دراسة وتحليل القوائم المالية للشركات بالإضافة للتقييم العادل لأسهمها، حيث تم الاعتماد على المراجع العربية والاجنبية والمواقع الالكترونية المختصة، وتوصلت الدراسة إلى أن التحليل المالي الحديث يعد السبيل الوحيد لإعادة التوازن داخل السوق المالي نظراً لابتعاده عن التزايد في المضاربة كما توصلت إلى أن التحليل المالي يعتبر كقاعدة لبناء استراتيجية للاستثمار نظراً لاعتماده على القوائم المالية الأساسية، وأوصت الدراسة على المستثمرين في الأسواق المالية أن ينتبهوا إلى مسألة هامة وهي أن عملية الاستثمار وتحليل الأسواق ينبغي أن تخضع للتحليل المالي الأساسي والفني معاً لأن الأول يعمل على تقييم أداء الشركات وقوة مركزها المالي وربحياتها في حين أن وظيفة الثاني تتمثل في دراسة الأسعار في الماضي والحاضر ومن ثم التنبؤ بمستقبل الأسعار، وفي النتيجة توصل بأنه لا يمكن الاستغناء عن المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي كونه مرآة عاكسة لنشاط الشركات [3].

4- دراسة الجرجاوي، حليلة خليل (2008): دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم-دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أبعاد التحليل المالي ومزاياه ومدى الاستفادة منه في التنبؤ بأسعار الأسهم من خلال اختبار مجموعة من النسب المالية وإيجاد نموذج كمي يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بسعر السهم لكل قطاع من قطاعات سوق فلسطين للأوراق المالية لمساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الرشيدة عند قيامهم بعملية الاستثمار، حيث تم اختبار نسب مالية لعينة من 10 منشآت مدرجة أسهمها في السوق المالي للفترة من (1997-2006)، حيث تم الاعتماد على بيانات قوائمتي الميزانية العمومية والأرباح والخسائر، وتم تحليل هذه النسب باستخدام الأسلوب الاحصائي

دور مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمنشآت بالنظر على القوائم المالية للشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية -

المعروف الانحدار المتعدد للتوصل إلى أفضل نموذج لكل قطاع من قطاعات السوق، حيث يضم مجموعة من النسب (المتغيرات) المالية التي يمكن من خلالها التنبؤ بسعر السهم في المنشآت المدرجة في السوق، وتم التوصل إلى عدة نماذج لكل قطاع من قطاعات السوق، حيث أن أكثر المتغيرات المؤثرة في سعر السهم لقطاع التأمين هي نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية وكذلك الأمر لقطاع البنوك، والاستثمار والصناعة، وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن الاعتماد على مجموعة من النسب المالية لكل قطاع من القطاعات للتنبؤ بسعر السهم، وأوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالقوائم المالية والشفافية في اعدادها والافصاح عن بياناتها واعدادها حسب المعايير الدولية للمحاسبة وأنه بإمكان المستثمر الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قراراته الاستثمارية [4].

الإطار النظري للدراسة:

أولاً- مفهوم وأهمية التحليل المالي للقوائم المالية.

يعد التحليل المالي ذو أهمية بالغة لتلبية حاجة المستفيدين من المعلومات المحاسبية من خلال تحليل البيانات والأرقام المحاسبية وتحويلها إلى معلومات مفيدة تساهم في ترشيد القرارات [5].

كما يعتبر أداة للكشف عن مواطن الضعف والقوة في المركز المالي للمنشأة من خلال ما يوفره من نسب ومؤشرات تساهم في تقييم الأداء المالي للمنشأة.

ويتمثل التحليل المالي بدراسة وتحليل القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الطرق والأدوات، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات التي تحدث على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات، واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم الأداء، وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للمهتمين من أجل اتخاذ القرارات الإدارية.

ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة الشركة وحدها بل تتعدى ذلك إلى مساهميتها ودائيتها لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن الشركة ومدى سلامة مركزها المالي الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استخدام أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة ومدى ترابطها والأهمية النسبية لكل بند من بنودها[6].

ثانياً-النسب المستخدمة في التحليل المالي للقوائم المالية:

يعد استخدام مؤشرات تحليل القوائم المالية وبخاصة النسب المالية ذو أهمية كبيرة لتقييم الأداء المالي للمنشأة من خلال تقديم المعلومات المالية الملائمة عن المنشأة ذات العلاقة لأطراف المهتمة لاتخاذ القرارات حول استثمار موارد المنشأة وفهم أفضل للمركز المالي والأداء المالي للمنشأة [7].

فالتحليل المالي من خلال النسب المالية بشكل خاص ينصب على دراسة القوائم والتقارير المالية باستخراج مؤشرات ونسب معينة يمكن من خلالها اعطاء تقييم جيد عن وضع المنشأة وبخاصة سيولتها وربحياتها ومديونيتها وغيرها من النسب المالية. كما أن دراسة التقارير المالية من قبل المحلل المالي تعطي معلومات أكثر وضوحاً وفائدة لأطراف المهتمة، حيث يتم استخراج النسب المالية حسب مصادر المعلومات من القوائم المالية المتمثلة بقائمة الدخل Income statement وهي القائمة البديلة عن حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر، حيث تعرض نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة من خلال مقابلة الإيرادات بالمصروفات التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات خلال الدورة المالية، قائمة المركز المالي Financial position statement والتي تسمى أيضاً الميزانية Balance sheet والتي تعرض المركز المالي للمنشأة في لحظة اعدادها، بحيث تتضمن الأصول المملوكة من قبل المنشأة، والالتزامات المستحقة على المنشأة تجاه الغير والاستثمارات المقدمة من الملاك في تاريخ محدد، فهي تمثل صورة Snapshot للمركز المالي للمنشأة في لحظة معينة[8]، إضافة إلى قائمة التدفقات النقدية، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغير في حقوق الملكية وكذلك الملاحظات المرفقة والتي تعد

دور مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمنشآت
بالنظر إلى القوائم المالية للشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية -

جزءاً مكماً للقوائم المالية، والتي غالباً ما تستخدم من قبل إدارة المنشأة نظراً لأنها ناتجة عن تأثير قراراتهم في المنشأة [9].

ويمكن تصنيف بعض النسب المستخدمة في التحليل المالي بشكل موجز كما يلي:

1. نسب الهيكل المالي.
2. نسب الربحية.
3. نسب السيولة.
4. نسب معدل الدوران (نسب الكفاية).
5. نسب ومؤشرات الأسواق المالية.

1- نسب الهيكل المالي: وهي النسب التي تساعد على دراسة الهيكل المالي للمنشأة وتقسّم إلى نسب التركيب الهيكلي للمنشأة، ونسب الهيكل التمويلي.

نسب التركيب الهيكلي للمنشأة: وتهدف إلى دراسة التركيب الهيكلي للموجودات والمطالب في الميزانية وهي نسب خاصة بطرف الموجودات، ونسب خاصة بطرف المطالب.

أما نسب الهيكل التمويلي: تساعد نسب الهيكل التمويلي إدارة المنشأة على دراسة كفاءة استثمار الأموال الخاصة، والأموال المستثمرة في المنشأة ومنها:

أ- نسبة التمويل الداخلي للموجودات الثابتة: وهذا يعني أن الموجودات الثابتة ممولة من حقوق الملكية (الأموال الخاصة) وتحسب كما يلي:

نسبة التمويل الداخلي للأصول الثابتة =	الأموال الخاصة (حقوق الملكية)
	صافي الموجودات الثابتة

ب- نسبة التمويل الداخلي والخارجي للموجودات الثابتة: وهذا يعني أن الموجودات الثابتة ممولة من الأموال الدائمة (المستثمرة) وهي: حقوق الملكية + الديون طويلة الأجل. علماً أن الديون متوسطة الأجل والتي تتجاوز السنة تدرج مع الديون طويلة الأجل. وتحسب كما يلي:

نسبة التمويل الداخلي والخارجي للأصول الثابتة =	الأموال الخاصة + ديون طويلة الأجل
	صافي الموجودات الثابتة

ت- نسب المديونية وحقوق الملكية: وهذه النسب تشير إلى العلاقة ما بين الديون طويلة وقصيرة الأجل وحقوق الملكية، حيث تقسم إلى ما يلي:

▪ نسبة المديونية الكاملة: وتظهر المديونية الكاملة للمنشأة وتحسب كما يأتي:

الديون طويلة وقصيرة الأجل	نسبة المديونية الكاملة =
حقوق الملكية (الأموال الخاصة)	

▪ نسبة المديونية طويلة الأجل: وتظهر المديونية طويلة الأجل للمنشأة وتقيس الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية (الأموال الخاصة).

وتحسب كما يأتي:

الديون طويلة الأجل	نسبة المديونية طويلة الأجل =
حقوق الملكية (الأموال الخاصة)	

2- نسب الربحية (المقدرة على تحقيق الأرباح):

يمكن دراسة ربحية المنشأة بواسطة نوعين من النسب وهي دراسة ربحية الأموال المستثمرة، دراسة ربحية المبيعات.

1- دراسة ربحية الأموال المستثمرة: ويتم ذلك من خلال النسب التالية:

أ- معدل العائد على الأموال المستثمرة: حيث تظهر هذه النسبة ربحية الأموال المستثمرة (الدائمة)، وتحسب النسبة كما يأتي:

صافي الربح بعد الضريبة	معدل العائد على الأموال المستثمرة =
متوسط رأس المال المستثمر	

ب- معدل العائد على الأموال الخاصة: حيث تظهر هذه النسبة ربحية الأموال الخاصة وتحسب النسبة كما يأتي:

صافي الربح بعد الضريبة	معدل العائد على حقوق الملكية =
متوسط حقوق الملكية (الأموال الخاصة)	

2- دراسة ربحية المبيعات: ويتم ذلك من خلال النسب التالية:

دور مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمنشآت
بالتطبيق على القوائم المالية للشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية -

أ- نسبة ربحية المبيعات (نسبة صافي الربح): حيث تظهر هذه النسبة معدل ما تعطيه الليرة الواحدة من المبيعات من أرباح صافية وتحسب النسبة كما يلي:

صافي الربح بعد الضريبة	نسبة ربحية المبيعات =
صافي المبيعات	

ب- نسبة حافة ربح التشغيل: حيث تظهر هذه النسبة معدل ما تعطيه الليرة الواحدة من المبيعات من أرباح صافية قبل خصم الفوائد والضرائب، وتحسب النسبة كما يلي:

صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	نسبة حافة ربح التشغيل =
صافي المبيعات	

ث- نسبة حافة مجمل الربح (نسبة هامش الربح الاجمالي): حيث تظهر هذه النسبة معدل ما تعطيه الليرة الواحدة من المبيعات من أرباح اجمالية، وتحسب النسبة كما يأتي:

مجمل الربح	نسبة مجمل الربح =
صافي المبيعات	

3- نسب السيولة: ويمكن قياس سيولة المنشأة من خلال النسب التالية:

أ- نسبة التداول: وتحسب كما يلي:

الموجودات المتداولة والجاهزة	نسبة التداول =
الديون قصيرة الأجل	

ب- نسبة السيولة السريعة: وتحسب كما يلي:

الموجودات المتداولة والجاهزة (-) الأصعب تحولاً إلى نقدية (المخزون)	نسبة السيولة السريعة =
الديون قصيرة الأجل	

ج- نسبة الجاهزية النقدية (السيولة النقدية): وتحسب كما يلي:

الموجودات الجاهزة وشبه الجاهزة	نسبة الجاهزية النقدية =
--------------------------------	-------------------------

الديون قصيرة الأجل

4-نسب معدل الدوران(نسب الكفاية).

تهتم هذه المجموعة من النسب بإظهار مدى كفاية تشغيل المنشأة لأصولها، وتقسم إلى النسب التالية:

أ- معدل دوران المخزون ومتوسط فترة التخزين: حيث تظهر هذه النسبة سرعة حركة المخزون، فكلما ارتفعت هذه النسبة(المعدل) كان ذلك مؤشراً على كفاءة المنشأة، وتحسب كما يأتي:

تكلفة المبيعات	معدل دوران المخزون =
متوسط المخزون	

متوسط فترة التخزين: فكلما قلت فترة التخزين كلما كان معدل دوران المخزون أسرع الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سيولة المنشأة والعكس صحيح، وتحسب متوسط فترة التخزين كما يلي:

365 يوم	متوسط فترة التخزين(يوم)=
معدل دوران المخزون	

ب- معدل دوران الزبائن ومتوسط فترة التحصيل: ويقاس على النحو التالي:

صافي المبيعات الآجلة	معدل دوران الزبائن =
متوسط المدينين	

أما متوسط فترة التحصيل(من الزبائن) فتحسب كما يلي:

365 يوم	متوسط فترة التحصيل =
معدل دوران الزبائن	

فكلما قلت فترة التحصيل كلما كان معدل دوران الزبائن أكبر مما ينعكس إيجابياً على سيولة المنشأة، وكما هو معروف فإن معدل الدوران وفترة الائتمان يتعلقان بالسيولة، فكلما ارتفع المعدل وانخفضت فترة الائتمان كلما دل ذلك على كفاءة أكبر في استخدام الموارد المالية للمنشأة، ويدل على أن المنشأة تحصل ديونها بسرعة وتعيد استثمارها مرة أخرى، وهو ما يحسن سيولة المنشأة ويقلل من حاجتها للتمويل.

دور مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمنشآت
بالنظر على القوائم المالية للشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية -

ت- معدل دوران الدائنين ومتوسط فترة السداد (الدفع): ويقاس على النحو التالي:

صافي المشتريات الآجلة	معدل دوران الدائنين =
متوسط الدائنين	

أما متوسط فترة السداد (للدائنين) فتحسب كما يلي:

365	متوسط فترة السداد =
معدل دوران الدائنين	

ويمكن مقارنة معدل دوران الموردين (الدائنين) مع معدل دوران الزبائن للتعرف على مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها، فكلما كانت فترة التحصيل أقل من فترة السداد كان التأثير إيجابياً على سيولة المنشأة، ومقدرتها على سداد التزاماتها القصيرة الأجل.

ث- معدل دوران رأس المال المستثمر: ويبين مساهمة الليرة الواحدة من الأموال المستثمرة في المبيعات، ولكن ارتفاع معدل دوران رأس المال المستثمر لا يعني بالضرورة زيادة ارباح المنشأة، ويقاس كما يأتي:

صافي المبيعات	معدل دوران رأس المال المستثمر =
متوسط رأس المال المستثمر	

ج- معدل دوران الأموال الخاصة: ويبين مساهمة الليرة الواحدة من الأموال الخاصة في المبيعات، وارتفاع هذه النسبة مؤشراً على كفاءة الاستثمار، ويقاس كما يأتي:

صافي المبيعات	معدل دوران الأموال الخاصة =
متوسط الأموال الخاصة	

ح- معدل دوران الأصول المتداولة: ويظهر مدى كفاءة الإدارة في استثمار مواردها المالية (رأس المال العامل) المتاحة في الأصول المتداولة، وكذلك مساهمة هذه الأصول في المبيعات المحققة، وارتفاع هذا المعدل يعد مؤشراً جيداً على كفاءة المنشأة. ويقاس كما يأتي:

صافي المبيعات	معدل دوران الأصول المتداولة =
متوسط الأصول المتداولة	

5- نسب ومؤشرات الأسواق المالية: ومن هذه المؤشرات ما يأتي:

1- ربحية السهم الواحد: يفيد هذا المؤشر في تحديد حصة السهم من الأرباح الموزعة وغير الموزعة، ويحسب كما يأتي:

ربحية السهم الواحد =	صافي الربح بعد الضريبة
	عدد الأسهم المكتتب بها

2- نسبة عائد السهم: ويفيد هذا المؤشر في معرفة الأرباح الخاصة بالسهم الواحد، وتستخدم هذه الأرباح في تقدير قيمة السهم السوقية في البورصة، ويتم حساب هذه النسبة عن طريق قسمة نصيب السهم العادي الواحد من الأرباح الموزعة على سعر السهم في البورصة (سعر الإقفال) في اليوم السابق ويحسب كما يأتي:

نسبة عائد السهم =	نصيب السهم من الربح
	سعر السهم

3- مضاعف سعر السهم: يستخدم هذا المؤشر لحساب القيمة الحقيقية للسهم، ويساهم هذا المؤشر في ذلك من خلال إيجاد العلاقة القائمة ما بين القيمة السوقية للسهم في تاريخ معين، وريح أو عائد السهم سنوياً، ويحسب كما يأتي:

مضاعف سعر السهم =	سعر الإقفال في نهاية السنة
	الريح النقدي الموزع للسهم

4- معدل دوران الأسهم: ويقاس على النحو التالي:

معدل دوران الأسهم =	كمية الأسهم المتداولة
	عدد الأسهم المكتتب بها

ثالثاً- أثر مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمنشآت:

يتمثل الأداء المالي بقياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً وتقديم حكم على قدرة المنشأة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما. وسيتم قياس الأداء المالي من خلال بعض مؤشرات التحليل المالي المتمثلة بالنسب المتعلقة بقائمة المركز المالي، قائمة الدخل، والنسب المختلطة التي تربط بين القائمتين لاستخراج مؤشرات تعبر عن الأداء المالي للمنشأة وقدرتها على الاستغلال الأمثل لمواردها، إضافة إلى بعض المؤشرات الخاصة بالأسواق المالية، وسيتم التطبيق العملي

دور مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمنشآت
بالتطبيق على القوائم المالية للشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية -

على القوائم المالية للشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية والمدرجة في سوق دمشق
للأوراق المالية خلال عامي 2017-2018 وتحليل نتائج تلك المؤشرات والتعليق عليها.

قائمة المركز المالي

2017	2018	البيان
		الموجودات:
		الموجودات الثابتة
1,544,787,379	1,539,719,200	الموجودات الثابتة بالقيمة الاصلية
(1,063,018,167)	(1,119,208,587)	الاهتلاكات المتراكمة
481,769,212	420,510,613	صافي الموجودات الثابتة
-	-	المشروعات قيد التنفيذ
481,769,212	420,510,613	مجموع الموجودات الثابتة
		الموجودات المتداولة
66,774,768	66,472,732	الزبائن
(51,000,000)	(56,000,000)	مؤونة ديون مشكوك فيها
(2,285,995)	(2,285,995)	مخصص حسميات الزبائن الجامدة
13,488,773	8,186,737	صافي الزبائن
899,355,981	432,621,804	مخزون (الموجودات المختلفة)
851,858,216	1,501,458,723	مخزون (قيد الصنع وتام وثنوي)

359,496,788	0	الإعتمادات المستندية وأوامر الشراء ومؤوناتها
1,794,615,822	1,722,041,424	أمانات لدى الغير
42,454,452	207,774,695	تأمينات وسلف وضمم
85,998,855	87,304,482	حسابات مدينة مختلفة
58,225,407	47,921,894	أرصدة مدينة اخرى
493,607,567	44,578,545	أموال جاهزة
4,599,101,861	4,051,888,304	مجموع الموجودات المتداولة
5,080,871,073	4,472,398,917	مجموع الموجودات
		حقوق المساهمين
1,500,000,000	1,500,000,000	رأس المال المكتتب به والمسدد
377,051,984	414,293,297	إحتياطي قانوني
138,481,625	72,969,324	إحتياطي إختياري
1,750,426,706	1,750,284,677	مكاسب غير محققة
122,587,712	150,274,859	الأرباح المدورة المعدة للتوزيع
361,384,902	281,576,697	أرباح (خسائر) الفترة
4,249,932,929	4,169,398,854	إجمالي حقوق المساهمين
		المطلوبات طويلة الاجل
-	-	قرض خارجية /الهيئة العربية
-	-	مجموع المطلوبات طويلة الاجل
		المطلوبات المتداولة
1,627,530	-	مؤونة مخاطر سيارات
187,800,146	173,980,683	أرباح مدورة معدة للتوزيع
400,000,000	-	سندات وتسهيلات مصرفية معتمدة
16,800,000	15,457,501	أقساط سندات و تسهيلات مصرفية مستحقة
-	293,925	الموردون
33,579,369	12,829,414	دائنون متنون
3,985,310	1,019,240	مسؤولية اجتماعية
2,000,000	2,000,000	حصة الصندوق التعاوني
-	-	مكافآت مجلس إدارة الشركة

دور مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمنشآت
بالتطبيق على القوائم المالية للشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية -

15,000,000	15,000,000	منحة العاملين السنوية
-	-	حسابات دائنة مختلفة
41,476,938	34,974,459	مخصص ضريبة دخل الأرباح
300,581	37,667,601	مصاريف مقدرة (مصاريف مستحقة غير مدفوعة)
128,368,270	9,777,240	أرصدة دائنة أخرى
830,938,144	303,000,063	مجموع المطلوبات المتداولة
5,080,871,073	4,472,398,917	مجموع حقوق المساهمين والمطلوبات

أما قائمة الدخل فكانت كما يأتي:

قائمة الدخل		
2017	2018	البيان
		الموارد
4,048,073,746	4,057,478,098	صافي مبيعات الإنتاج التام
5,558,840	388,163,552	صافي مبيعات مخلفات الإنتاج
4,053,632,586	4,445,641,650	إجمالي الموارد
		تكلفة البضاعة المباعة:
(224,229,824)	433,537,738	مخزون الإنتاج التام أول المدة
-	-	مخزون مخلفات أول المدة
(9,186,733)	418,320,478	مخزون قيد الصنع أول المدة
(233,416,558)	851,858,216	مجموع مخزون أول المدة
(56,064,014)	(56,985,227)	إهلاك وسائل الإنتاج
(4,102,106,086)	(4,248,089,445)	مستلزمات وخدمات الإنتاج
(4,158,170,100)	(4,305,074,672)	مجموع مصاريف الإنتاج

(4,391,586,658)	(5,156,932,889)	إجمالي تكلفة البضاعة المباعة
433,537,738	757,458,119	مخزون الإنتاج التام آخر المدة
0	52,737,870	مخزون مخلفات آخر المدة
418,320,478	295,660,996	مخزون قيد الصنع آخر المدة
851,858,216	1,105,856,985	مجموع مخزون آخر المدة
(3,539,728,441)	(4,051,075,904)	صافي تكلفة البضاعة المباعة
513,904,145	394,565,746	إجمالي الدخل من عمليات التشغيل
		المصروفات (الإستخدامات)
(51,171,643)	(53,432,276)	مصاريف البيع والتوزيع
(39,091,635)	(40,341,049)	مصاريف إدارية وعمومية
(20,984,356)	(34,309,116)	مصاريف مالية (تكاليف التمويل)
(111,247,634)	(128,082,441)	مجموع المصاريف
402,656,510	266,483,305	صافي الدخل من عمليات التشغيل
96,298,596	133,929,820	إيرادات أخرى
(5,000,000)	(5,000,000)	مؤونة ديون مشكوك فيها
(3,000,000)	(1,000,000)	مسؤولية اجتماعية
(2,000,000)	(2,000,000)	حصة الصندوق التعاوني
-	-	مشتريات بغرض البيع
-	-	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
(501,498,841)	(142,029)	مكاسب وخسائر غير محققة
(15,000,000)	(15,000,000)	مكافآت العاملين
-	-	أعباء مخاطر سيارات
	(5,000,000)	مخصص تعويض نهاية الخدمة للعاملين
(27,543,735)	372,271,096	إجمالي الربح (الخسارة) قبل حجز الضريبة
(41,476,938)	(34,974,459)	ضريبة دخل الأرباح
(69,020,673)	337,296,637	صافي الربح
-4.60	22.49	عائد السهم (ل.س)*

تحليل القوائم المالية:

دور مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمنشآت
بالتطبيق على القوائم المالية للشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية -

أ-معدل العائد على الموجودات: حيث تظهر هذه النسبة مدى مساهمة الموجودات في تحقيق أرباح صافية للمنشأة فكلما ارتفعت النسبة كان وضع المنشأة جيد، فهذه النسبة من النسب المختلطة التي تربط ما بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل حيث تعرض صافي الربح إلى الموجودات، وتحسب النسبة كما يأتي:

صافي الربح بعد الضريبة	معدل العائد على الموجودات =
الموجودات	

بالتطبيق على بيانات الشركة الأهلية لصناعة الزيوت للعام 2018 نجد:

%7.54=	337,296,637	صافي الربح بعد الضريبة	معدل العائد على الموجودات =
	4,472,398,917	الموجودات	

من خلال النسبة السابقة للشركة الأهلية نجد أنها منخفضة جداً، هذا يعني أنه لا يتم استثمار الموجودات بشكل إيجابي لتحقيق عائد مناسب، وإذا طبقنا المؤشر السابق على العام السابق 2017 نجد:

%1.36=-	(69,020,673)	صافي الربح بعد الضريبة	معدل العائد على الموجودات =
	5,080,871,073	الموجودات	

نلاحظ أن الشركة قد حققت صافي خسارة في العام 2017 حيث كانت النسبة سالبة وإذا ما تم مقارنة العائد على الموجودات مع عام 2018 نلاحظ أن هنالك تحسن في أداء المنشأة خلال العام 2018 ولكن بنسبة تُعد منخفضة نوعاً ما اعتماداً على حجم الاستثمار في الموجودات، وعليه يجب العمل على استثمار أصول المنشأة بشكل أكثر فعالية بما يساهم في زيادة الربحية المحققة.

ب-معدل العائد على حقوق الملكية: يظهر هذا المعدل مدى مساهمة حقوق الملكية في تحقيق أرباح صافية للمنشأة، بمعنى ربحية الأموال الخاصة، فكلما ارتفع المعدل كان وضع المنشأة جيد، وبحسب كما يأتي:

صافي الربح بعد الضريبة	معدل العائد على حقوق الملكية (المساهمين)=
حقوق الملكية(المساهمين)	

بالتطبيق على بيانات الشركة الأهلية لصناعة الزيوت للعام 2018 نجد:

%8.089=	337,296,637	صافي الربح بعد الضريبة	معدل العائد على حقوق الملكية =
	4,169,398,854	حقوق الملكية	

من خلال معدل العائد السابق للشركة الأهلية نجد أنه أيضاً منخفض جداً، بمعنى أن مساهمة حقوق المساهمين في تحقيق أرباح صافية تبلغ 8.089% هذا يعني أنه لا يتم استثمار موارد المنشأة بالشكل الأمثل لتحقيق عائد مناسب بمعنى **هناك ضعف بالأداء المالي** للشركة الأهلية كما يوضحه المؤشر السابق، وعليه يجب البحث عن أسباب انخفاض الإيراد هل بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج أم بسبب سياسة التسعير أو لأي سبب آخر، وإذا طبقنا المؤشر السابق للتحليل على العام السابق 2017 نجد:

%1.65=-	(69,020,673)	صافي الربح بعد الضريبة	معدل العائد على حقوق الملكية =
	4,169,398,854	حقوق الملكية	

نلاحظ أن الشركة قد حققت صافي خسارة في العام 2017 حيث كانت النسبة سالبة وهذا يعني أن معدل العائد سالب ويجب البحث مع مجلس الإدارة عن الظروف التي مرت بها المنشأة حتى حققت خسارة صافية، ولكن وإذا ما تم مقارنة المعدل مع عام 2018 نلاحظ أن هنالك تحسن في أداء المنشأة خلال العام 2018 ولكن بمعدل عائد منخفض على حقوق المساهمين.

ج- معدل العائد على المبيعات (ربحية المبيعات): حيث يظهر هذا المعدل مدى مساهمة المبيعات (الإيرادات) في تحقيق أرباح صافية للمنشأة، بمعنى مساهمة الليرة الواحدة من المبيعات في تحقيق أرباح صافية، فكلما ارتفع المعدل كان وضع المنشأة جيد ويحسب كما يأتي:

صافي الربح بعد الضريبة	معدل العائد على المبيعات (ربحية المبيعات)
المبيعات	

بالتطبيق على بيانات الشركة الأهلية لصناعة الزيوت للعام 2018 نجد:

%7.59=	337,296,637	صافي الربح بعد الضريبة	معدل العائد على المبيعات =
	4,445,641,650	المبيعات (الإيرادات)	

من خلال المعدل السابق للشركة الأهلية نجد أنه متدني جداً، بمعنى أن مساهمة المبيعات (الإيرادات) في تحقيق أرباح صافية تبلغ 7.59%، وعليه يجب البحث عن

دور مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمنشآت
بالتطبيق على القوائم المالية للشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية -

أسباب انخفاض الإيراد هل بسبب ارتفاع تكلفة البضاعة المباعة الناتجة عن ارتفاع تكاليف الإنتاج أم بسبب سياسة التسعير أو لأي سبب آخر، حيث نلاحظ أن تكلفة البضاعة المباعة قد بلغت (4,051,075,904)، وإذا نسبت إلى المبيعات نجد أنها تشكل نسبة 91.12% وهي مرتفعة جداً وهذا ما سبب انخفاض نسبة مجمل الربح إلى 8.875% وهي متدنية أيضاً نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج المتمثل بمستلزمات وخدمات الإنتاج.

ونلاحظ أن معدل العائد على المبيعات بلغ للعام السابق 2017 (-1.55%).

تطبيق مؤشرات الأسواق المالية:

د - ربحية السهم: حيث تظهر هذه النسبة ربحية السهم الواحد ويتم حسابها كما يأتي:

ربحية السهم (عائد السهم الواحد)	صافي الربح بعد الضريبة
	عدد الأسهم المكتتب بها

بالتطبيق على بيانات الشركة الأهلية لصناعة الزيوت للعام 2018 نجد:

معدل العائد على المبيعات =	صافي الربح بعد الضريبة	337,296,637	= 22.486 ليرة
	عدد الأسهم المكتتب بها	150000000	

نلاحظ نتيجة انخفاض الإيراد بسبب ارتفاع تكلفة البضاعة المباعة الناتجة عن ارتفاع تكاليف الإنتاج أدى ذلك إلى انخفاض صافي الربح الذي أثر بالنتيجة على معدل ربحية السهم الواحد. نلاحظ أن المنشأة لديها خلل كبيرة في هيكل الربحية ويجب اتخاذ إجراءات جدية للوقوف على أسباب ارتفاع التكاليف لهذه الدرجة بحيث استنزفت الإيرادات والعمل على تخفيضها إلى أدنى درجة ممكنة، وكذلك إعادة النظر بسياسة التسعير المتبعة في المنشأة.

هـ - القيمة الدفترية للسهم الواحد: حيث تظهر هذه النسبة القيمة الدفترية للسهم ويتم حسابها كما يأتي

القيمة الدفترية للسهم الواحد	حقوق الملكية (المساهمين)
	عدد الأسهم المكتتب بها

بالتطبيق على بيانات الشركة الأهلية لصناعة الزيوت للعام 2018 نجد:

القيمة الدفترية =	حقوق المساهمين	4,169,398,854	= 277.959 ليرة
	عدد الأسهم المكتتب	150000000	

		بها
--	--	-----

نلاحظ أن القيمة الدفتر لأسهم المنشأة تبلغ 277.99 علماً أن القيمة الأسمية حسب قانون الشركات لعام 2011 تبلغ 100 ليرة سورية، علماً أن القيمة السوقية للسهم لعام 2018 بلغت 589.07 ليرة سورية. وعليه إذا نسبنا القيمة السوقية للسهم على ربحية السهم للوصول إلى عدد مرات تغطية القيمة السوقية للعائد على السهم ينتج لدينا:

العائد(ربحية السهم) =	القيمة السوقية	26.19=
	القيمة السوقية العائد على السهم	22.486

وكذلك إذا نسبنا القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية للسهم للوصول إلى عدد مرات تغطية القيمة السوقية للقيمة الدفترية للسهم ينتج لدينا:

القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية	القيمة السوقية	2.11=
	القيمة الدفترية	277.959

نلاحظ أن القيمة السوقية للسهم تبلغ ضعف القيمة الدفترية وهذا أيضاً يعد مؤشر يدل على انخفاض في القيمة السوقية نتيجة انخفاض ربحية المنشأة والنتائج أساساً عن الارتفاع غير المسبوق لتكاليف الإنتاج والذي كما ذكرنا يشكل 91.12%.

وهنالك الكثير من مؤشرات التحليل المالي التي يمكن من خلالها تقييم كفاءة أداء المنشأة وتم عرض بعض المؤشرات الهامة التي تعكس وضع المنشأة من خلال دراسة بحيتها ومؤشرات الأسهم.

وسيتيم فيما يأتي عرض بعض المؤشرات المالية الأخرى والتي تعطي مؤشراً عن وضع المنشأة وسيولتها لعام 2018:

معدل دوران الأسهم % =	40,134	الأسهم المتداولة
	150000000	عدد الأسهم المكتتب بها

نسبة التداول =	4,051,888,304	الأصول المتداولة
	303,000,063	الالتزامات المتداولة

نسبة المديونية إلى حقوق الملكية =	303,000,063	اجمالي الالتزامات
	4,169,398,854	حقوق الملكية

نسبة الجاهزية النقدية =	44,578,545	النقدية وشبه النقدية
	303,000,063	الالتزامات المتداولة

يتضح لدينا من خلال النسب والمعدلات السابقة أن نسبة التداول تُعد جيدة والسبب وجود مخزون آخر المدة مما ساهم بزيادة نسبة التداول ولكن إذا ما نظرنا إلى نسبة الجاهزية

دور مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمنشآت
بالتطبيق على القوائم المالية للشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية -

النقدية أي قدرة المنشأة النقدية على سداد التزاماتها نلاحظ أنها منخفضة وتبلغ 14.71%. كما يتضح لنا أن نسبة المديونية تُعد منخفضة حيث لا يوجد ديون طويلة الاجل وعليه نسبة الملكية تعتبر مرتفعة وتشكل 92.74%.
تطبيق نسب معدل الدوران (نسب الكفاية):

1. معدل دوران المخزون ومتوسط فترة التخزين: حيث تظهر هذه النسبة سرعة حركة المخزون، فكلما ارتفعت هذه النسبة (المعدل) كان ذلك مؤشراً على كفاءة المنشأة، وبالتطبيق على بيانات الشركة الأهلية خلال عام 2018 نجد:

معدل دوران المخزون(مرة)=	تكلفة المبيعات	4,051,075,904	= 3.66 مرة
	متوسط المخزون	1,105,856,985	

وهذا يعني أن المخزون يدور /3.66/ مرة في السنة، وهنا لا بد من اتمام النسبة بحساب متوسط فترة التخزين، فكلما قلت فترة التخزين كلما كان معدل دوران المخزون أسرع الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سيولة المنشأة والعكس صحيح.
وبالتطبيق على بيانات الشركة الأهلية خلال عام 2018 نجد:

متوسط فترة التخزين (يوم)=	365 يوم	365	= 99.73 يوم
	معدل دوران المخزون	3.66	

فكلما قلت فترة التخزين كان ذلك أفضل، فتكاليف التخزين تصبح أقل، وسيولة المنشأة تتحسن، وحاجتها للأموال تقل.

ث- معدل دوران رأس المال المستثمر: ويبين مساهمة الليرة الواحدة من الأموال المستثمرة في المبيعات، ولكن ارتفاع معدل دوران رأس المال المستثمر لا يعني بالضرورة زيادة ارباح المنشأة، ويقاس كما يأتي:

معدل دوران رأس المال المستثمر =	صافي المبيعات	
	متوسط رأس المال المستثمر	

بالتطبيق خلال عام 2018 نجد:

معدل دوران رأس المال المستثمر	صافي المبيعات	4,445,641,650	= 1.066
	متوسط رأس المستثمر	4,169,398,854	

ج- معدل دوران الأموال الخاصة: ويبين مساهمة الليرة الواحدة من الأموال الخاصة في المبيعات، وارتفاع هذه النسبة مؤشراً على كفاءة الاستثمار، ويقاس كما يأتي:

صافي المبيعات	معدل دوران الأموال الخاصة =
متوسط الأموال الخاصة	

بسبب عدم وجود ديون طويلة الأجل فإن معدل دوران الأموال الخاصة هو نفسه معدل دوران رأس المال المستثمر.

ج- معدل دوران الأصول المتداولة: ويظهر مدى كفاءة الإدارة في استثمار مواردها المالية (رأس المال العامل) المتاحة في الأصول المتداولة، وكذلك مساهمة هذه الأصول في المبيعات المحققة، وارتفاع هذا المعدل يعد مؤشراً جيداً على كفاءة المنشأة.

ويقاس كما يأتي:

صافي المبيعات	معدل دوران الأصول المتداولة =
متوسط الأصول المتداولة	

بالتطبيق على بيانات الشركة لعام 2018 نجد:

1.097=	4,445,641,650	صافي المبيعات	معدل دوران الأصول المتداولة
	4,051,888,304	متوسط الأصول المتداولة	

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

من خلال ما تم عرضه في تطبيق مؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي الخاص بالشركة الأهلية لصناعة الزيوت والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والخاصة بالعام 2018 وبعد تحليل النسب المالية يتضح ما يأتي:

1. تعاني الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية من ضعف في الأداء المالي لها وعدم الكفاءة في الاستغلال الأمثل لمواردها من خلال تطبيق نسب ومؤشرات التحليل المالي المحددة مسبقاً.
2. مديونية الشركة منخفضة ومواردها مرتفعة ولكن هنالك ارتفاع كبير في تكاليف

دور مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمنشآت
بالتطبيق على القوائم المالية للشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية -

الإنتاج وبنسبة تتجاوز 90%، هذا الارتفاع أدى إلى انخفاض كبير في مجمل وصافي الربح للمنشأة الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى انخفاض في قيمة أسهمها وربحية السهم.

3. كافة المؤشرات الخاصة بالأداء المالي للشركة كانت منخفضة نتيجة انخفاض الربحية.

وبناءً على ما سبق يمكن رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والفائدة:
تؤثر مؤشرات التحليل المالي في تقييم أداء المنشأة ومركزها المالي.

ثانياً . التوصيات :

- استناداً إلى النتيجة السابقة التي تم توصل إليها من خلال هذه الدراسة يورد الباحث عدداً من التوصيات والتي تعد ضرورية لضمان كفاءة أداء المنشأة كما يأتي:
- 1- ضرورة التركيز وبشكل مستمر على تقييم أداء المنشأة ومركزها المالي من خلال دراسة مؤشرات التحليل المالي ومقارنتها بالنسب المحددة مسبقاً وكذلك بمؤشرات الشركات المماثلة في الصناعة للوقوف على أدائها.
 - 2- ضرورة قيام المنشأة بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بما يساهم في ترشيد التكاليف وتخفيضها إلى الحد الأدنى بما يؤدي إلى تحسين الربحية وبالنتيجة تحسين قيمة السهم لها.
 - 3- ضرورة دراسة تأثير انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد على مواردها المالية بما يمكن المنشأة من ضمان تكوين المخصصات والاحتياطيات اللازمة لاستبدال أصولها لضمان استمرارها في أداء نشاطها وتحسين ربحيتها.

المراجع

- 1- محمد عبد القيوم، محمد، طه جبريل علي، أبو عبيده، 2020-الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ودورها في تقويم الأداء المالي للصناديق الاستثمارية (أسواق الأوراق المالية، الخرطوم، الامارات، دبي)، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 21، ص 487.
- 2- الهاجري، فهد راشد مسعود (2016): أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة آل البيت، عمان ص 10.
- 3- عمار، بن مالك، 2010-المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء. دراسة حالة شركة اسمنت السعودية للفترة الممتدة 2006-2010، رسالة ماجستير في علوم التسير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص 166-172.
- 4- الجرجاوي، حليلة خليل (2008): دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم-دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة-قسم المحاسبة، الجامعة الاسلامية، غزة ص د.
- 5- جبل، علاء الدين، 2004- تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة حلب، ص 1-10.
- 6- الشيخ، فهمي مصطفى، 2008- التحليل المالي، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، ص 1.
- 7- DONALD ,K, JERRY W, TERRY,W, 2018-Intermediate Accounting IFRS Edition. John Wiley &sons, Third Edition, printed in Singapore, p 30.
- 8- Glautier ,M and underdown, B, 2001-Accounting theory and practice. Prentice Hall, seventh edition page 30
- 9- JONATHN,D, JAMES,R, Carl, W, 2007-Financial Accounting An Integrated Statement Approach. Copyright Thomson south-western, printed in the united states of America, 2nd Edition, page 13.

In Arabic

- 1- MUHAMMAD, M, TAHA JIBRIL ALI, A, 2020 - Contemporary trends in financial analysis and their role in evaluating the financial performance of investment funds (stock markets, Khartoum, Emirates, Dubai), **Arab Journal of Scientific Publishing**, Issue 21, p. 487.
- 2- Al-Hajri, Fahad Rashid Masoud (2016): The Impact of Financial Analysis Ratios and Indicators on Financial and Accounting Performance in Communication and Information Technology Companies in the State of Kuwait, Master Thesis in Accounting, College of Business Administration, Department of Accounting, Al-Bayt University, Amman, p.10.
- 3- AMMAR, B, 2010 - Modern Approach to Basic Financial Analysis in Performance Appraisal. Case Study of Saudi Cement Company for the period 2006-2010, **Master Thesis in Management Science**, University of Mentouri Constantine, Algeria, pp. 166-172.
- 4- Al-Jarjawi's study, Halima Khalil (2008): The role of financial analysis of the financial information published in the financial statements to forecast stock prices - An applied study on the establishments listed on the Palestine Stock Exchange, a **master's thesis in accounting**, College of Commerce - Department of Accounting, Islamic University, Ghaza.
- 5- JABAL, A, 2004- **Financial Statements Analysis**. Aleppo University Publications, pp. 1-10.
- 6- SHEIKH FAHMY M, 2008- **Financial Analysis**. First Edition, without a publishing house, p. 1.